Journal Of the Iraqia University (74-8) December(2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

استراتيجيات وزارة الداخلية العراقية في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية على ضوء الآليات الدولية

صباح حوشي محمد

وزارة الداخلية / مديرية التدريب والتأهيل إيران / الجامعه العليا للدفاع الوطني

اشراف الدكتور جزيني، عليرضا. أستاذ الإدارة، جامعة الدفاع الوطني

The Iraqi Ministry of Interior's strategies in combating drugs and psychotropic substances in light of international mechanisms

PhD student preparation
Sabah Houshi Mohammed
Ministry of Interior / Training and Qualification Directorate
Iran / Supreme National Defense University
Supervision by
Jazini, Alireza. Professor of Management, National Defense University.
dorche1101@gmail.com
aliabd30@yahoo.com

الملخص:

يهدف البحث الى إعداد الجانب النظري في ضوء الدراسات السابقة للباحثين حول متغيرات البحث. وكذلك الى إعداد استراتيجية تحدد دور الآليات الدولية لتحقيق النجاح في خفض مستوى جرائم المخدرات. وفتح المجال أمام الباحثين والأكاديميين وطلبة الدراسات العليا لإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث في هذا المجال. وتسعى هذه الدراسة إلى تحسين واقع القطاع الأمني في وزارة الداخلية العراقية من حيث متغيرات الدراسة وتحسين عمل هذه الوزارة بشكل عام. وتقديم نموذج مقترح بناء على نتائج الدراسة يساعد في توجيه وزارة الداخلية نحو اتباع أفضل وأكفأ الأساليب لاستغلال الفرص المتاحة وسبل استثمار الموارد المتاحة في مهمة مكافحة جرائم المخدرات.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية، المخدرات، الآليات الدولية , مكافحة المخدرات، جرائم المخدرات

Abstract

This research aims to develop a theoretical framework based on previous studies by researchers on the research variables. It also aims to develop a strategy that defines the role of international mechanisms in successfully reducing drug-related crimes. Furthermore, it seeks to open avenues for researchers, academics, and graduate students to conduct further studies and research in this field. This study aims to improve the security sector within the Iraqi Ministry of Interior, specifically regarding the study variables, and to enhance the ministry's overall performance. Finally, it proposes a model, based on the study's findings, to guide the Ministry of Interior towards adopting the most effective and efficient methods for utilizing available opportunities and resources in its mission to combat drug-related crimes.Keywords: strategy, drugs, international mechanisms, drug control, drug crimes

المقدمة:

ابتلي المجتمع البشري منذ فترة طويلة بآفة المخدرات في جميع أنحاء العالم، والتي أودت بحياة مئات الآلاف من البشر، وطالبت الدول والمنظمات الدولية بالتفكير في سلسلة من الإجراءات للحد منها من أجل حماية شعوبها منها. وتعتبر مشكلة المخدرات من الظواهر الخطيرة على الدول ومشكلة اجتماعية وتشكل حلقة مترابطة بين طرفي الانتاج والاستهلاك وتنتشر بين كافة شرائح المجتمع الا ان فئة الشباب تبقى لمحور الاستهداف

في كثير من المجتمعات لذلك يجب العمل ووضع استراتيجيات وخطط لمواجهتها ولا تزال هذه المشكلة تمثل خطر على صحة وسلامة ورفاه البشرية جمعاء وخصوصا الشباب، وعلاوة على ذلك تقوض مشكلة المخدرات ركائز التنمية المستدامة و الاستقرار السياسي و المؤسسات الديمقراطية بما في ذلك الجهود الرامية الى القضاء على الفقر وايضا جاء في اهداف التنمية المستدامة كما تهدد الامن الوطني وسيادة القانون .

ان اعتماد وتطوير استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات هو من اهم متطلبات قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ الفقرة (ثالثا) من المادة (٥)من القانون اعلاه والتي تنص على (وضع الاستراتيجية الوطنية الشاملة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وسوء استعمال المؤثرات العقلية و السلائف الكيميائية واعداد الخطط و البرامج لتنفيذها في الاقاليم و المحافظات غير المنتظمة بإقليم من خلال لجان تشكيل في كل محافظة واقليم). المخدرات من أعقد المشاكل التي تواجه المجتمعات الدولية في الوقت الحاضر وإن استخدام القوة القسرية والثقافة هما أداتان قويتان وفعالتان لمنع انتشار المخدرات. ففي مجال إنفاذ القانون (الشرطة)، ينبغي أن تساعد في تحديد المصادر والمتاجرين والتجار، وتحديد نقاط الضعف في سلسلة التوريد، وتحسين إدارة وتنظيم الجهود لمكافحتها، وتحسين الرصد والتحليل والتعاون بين مختلف الأفراد والمؤسسات. ولذلك فإن ذلك يتطلب أن تولي الجهات المعنية بمكافحة المخدرات اهتماماً خاصاً بإنتاج وتوزيع واستهلاك وعبور المخدرات وأن يكون لديها استراتيجية وخطة عمل محددة لذلك، ووفقاً لخبرة عمل الباحث في هذا المجال، يعتزم الباحث تقديم استراتيجيات مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث:

تنامي ظاهرة المخدرات بشكل واضح في المنطقة والعالم يؤثر سلبياً على استقرار المجتمع والدولة وبشكل خطير على عدة اصعدة (اقتصادي، اجتماعي، امني، صحي، علمي) تحتاج الى اجراءات سريعة وجادة للوقاية منها ومعالجة اثارها ومحاسبة مسببها وان مكافحة ظاهرة المخدرات تواجه العديد من التحديات والمشاكل أهمها:

أ. تعقيد الأنظمة الدولية : تختلف قوانين مكافحة المخدرات من دولة إلى أخرى، مما يجعل من الصعب تنفيذ العمليات الشرطية ويتطلب التنسيق بين الدول لضمان فعاليةهذه العمليات.

ب.تطوير الأساليب المستخدمة في تهريب المخدرات: يستخدم المتاجرون أساليب متقدمة في تهريب المخدرات مما يزيد من صعوبة العمليات الشرطية ويتطلب تقنيات وأدوات متقدمة لكشفها والتحقق منها.

ج. تعقيد تحليل البيانات : إن تحليل وجمع البيانات لتحديد أنماط ومصادر وأساليب الاتجار بالمخدرات وتحديد الأشخاص المتورطين فيها يتطلب الكثير من الجهد والوقت والموارد.

د. الاستخدام الواسع النطاق للإنترنت في تجارة المخدرات: يستخدم تجارالمخدرات الإنترنت للتواصل والتجارة، وهذا يجعل من الصعب على الأجهزة الأمنية تحديد المصادر والمتاجرين ومكافحة هذه الظاهرة.

هـ. عدم توفر الموارد الكافية: تتطلب مكافحة المخدرات موارد كبيرة من الجهد والوقت والتكلفة والتكنولوجيا، وفي بعض الأحيان لا يتوفر هذا الدعم بشكل كافٍ ويكون الأمن الداخلي في وضع ضعيف للتعامل مع هذه الظاهرة.

و. تزايد الطلب على المخدرات: يتزايد الطلب على المخدرات في بعض الدول بشكل مستمر، مما يزيد من صعوبة الحد من انتشارها.

ز. عدم تعاون بعض الدول في مكافحة المخدرات: قد لا تتعاون بعض الأطراف مع بعضها البعض وقد يحاول البعض إخفاء بعض الجرائم، مما يزيد من صعوبة هذه العملية.

ح. تزايد استخدام الأدوية الجديدة (الصناعية والمخدرة) : تظهر أنواع جديدة من المخدرات بشكل مستمرومن هذا المنطلق فأن وزارة الداخلية تُعد من أهم جهة تنفيذية في الحكومة في تطبيق القانون وفرض النظام العام في الدولة ، لذلك أصبح من الضروري تحديث او تغيير استراتيجياتها وخططها باستمرار لتواكب التطورات والتغيرات الحاصلة في بيئتها الداخلية والخارجية ، واعتماد المبادرة والاسبقية في مواجهة التحديات الامنية ، من خلال تبني استراتيجيات وقائية وعلاجية لتحقيق الاستقرار والامن المجتمعي والحد من ظاهرة انتشار المخدرات.

ثانيا : أهمية البحث :

ويرى الباحث أن الدراسة ستساعد على ما يلي:

الأهمية العلمية:إعداد الجانب النظري في ضوء الدراسات السابقة للباحثين حول متغيرات البحث. وكذلك إعداد استراتيجية تحدد دور الآليات الدولية لتحقيق النجاح في خفض مستوى جرائم المخدرات. وفتح المجال أمام الباحثين والأكاديميين وطلبة الدراسات العليا في هذا المجال لإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث في هذا المجال.الأهمية العملية:أهمية الدراسة العملية في الاستجابة للبيئة المتغيرة بسرعة وحجم التحديات التي تواجه المجتمع العراقي والدولي، الأمر الذي يتطلب من قيادة وزارة الداخلية العراقية اعتماد استراتيجيات التكيف . مع تلك التغييرات من أجل الاستعداد لها والتعامل معها، من خلال اعتماد السياسة المناسبة لها. وتسعى هذه الدراسة إلى تحسين واقع القطاع الأمني في وزارة الداخلية العراقية من حيث متغيرات الدراسة وتحسين عمل هذه الوزارة بشكل عام . وكذلك تقديم نموذج مقترح بناء على نتائج الدراسة يساعد في توجيه وزارة الداخلية نحو اتباع أفضل وأكفأ الأساليب لاستغلال الفرص المتاحة وسبل استثمار الموارد المتاحة في مهمة مكافحتها. جرائم المخدرات.

ثالثا: اهداف البحث

الهدف الرئيسي:

- اعداد استراتيجية متكاملة للوزارات الامنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية على ضوء الآليات الوطنية والدولية.

الأهداف الفرعية:

- شرح الآليات الدولية في مكافحة المخدرات
- شرح المرتكزات التوجيهية الفعالة للاستراتيجيات الكبرى لوزارة الداخلية العراقية في مكافحة المخدرات على المستوى الوطني والدولي.

رابعا: سؤال البحث:

. السؤال الرئيسي:ماهي استراتيجيات وزارة الداخلية العراقية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية على المستوى الوطني والدولي؟

. الأسئلة الفرعية:

– ما هي مرتكزات التوجه الفعال للاستراتيجيات الكبرى لوزارة الداخلية العراقية في مكافحة المخدرات الناجمة عن الآليات الدولية ؟

– ما هي العوامل البيئية (تحديد الأدوار الاستراتيجية الأربعة) المؤثرة على استراتيجيات وزارة الداخلية العراقية الكبرى في مكافحة المخدرات بفعل الآليات الدولية؟

المبحث الثاني: مراحل صياغة الخطة الاستراتيجية

تمهيد نظراً لزيادة وتيرة التحديات التي تواجه المؤسسات الامنية اليوم أَصبحت الحاجة ملحة لوضع الاستراتيجيات واستخدامها من خلال وضع الاستراتيجيات المناسبة لها ولتحليل الخيارات المتاحة وتحديد الاتجاهات متعلقة بالمستقبل لتلك المنظمات العامة ، إذ إن الهدف من وضع الخطة الاستراتيجية هو تحقيق أهداف المؤسسة او الجهاز الامني عن طريق عملية وتوجهها الاستراتيجي المتمثل برؤتها ورسالتها واهدافها والتحليل والتقييم والاختيار والانتقاء افضل القرارات المناسبة للفرص المتاحة في بيئتها (Nina,2007;35) ، إن دور البيئة واهميتها في عملية صياغة الخطة الاستراتيجية يتضح من خلال بيان الغرض العام لهذه الصياغة ، لأنها تعبر عن اساليب وطرائق مختلفة للتعامل مع الفرص والتهديدات البيئة لمنظمات او للمؤسسات العامة وغالبا ما تشير صياغة الخطة الاستراتيجية تبنى توجهها الاستراتيجي القائم على تطوير رسالة المؤسسة وأهدافها واستراتيجياتها وسياساتها والتي تبدأ في تحليل الوضع الحالي، أي عملية العثور على التوافق الاستراتيجي بين الفرص البيئة الخارجية ونقاط القوة البيئة الداخلية وتحديد كل من التهديدات بيئتها الخارجية ونقاط الضعف بيئتها الداخلية (Wheelen & Hunger,2012:176). ان مراحل صياغة الخطة الاستراتيجية تمر في عدة مراحل الصياغة وقد تم اعتماد ثلاثة مراحل رئيسية لأغراض هذه الدراسة هي (التوجه الاستراتيجي، التحليل الاستراتيجي، الخيار الاستراتيجي)

١ – **التوجه الاستراتيجي:**يمثل نموذج (HPC,2011) (Health Promotion Clearinghouse) بين النموذج على موقع الخطط الاستراتيجية واهميتها في تحقيق اهداف المؤسسة وتوجهها الاستراتيجي فكان الشكل يمثل مستويات اربعة مركونة على صيغة هندسية متميزة حيث تكون في قمته مثلث يتمثل برؤية المؤسسة، وقاعدته مثلت رسالة المؤسسة يرتكز إلى ركائز مثلت الأهداف المؤسسة وخططها الاستراتيجية.وان هذه الركائز استندت على القاعدة اساسية، وتمثلت بالقيم الجوهرية للمؤسسة، ويتحدث هذا النموذج على وجه التحديد عن كل مستوى من المستويات الأربعة التي ذكرت، بدافع متطلبات المؤسسة، ويكمن الاختلاف ان وجد في تفاصيل خصوصية المؤسسات لكن في بالحقيقة ان المفكر الاستراتيجي قد اعتمد في هذا النموذج على الأعمدة الرئيسية لعملية التوجه الاستراتيجي للمؤسسة حسب طبيعتها وبيئتها كما هو مبين في الشكل (١).

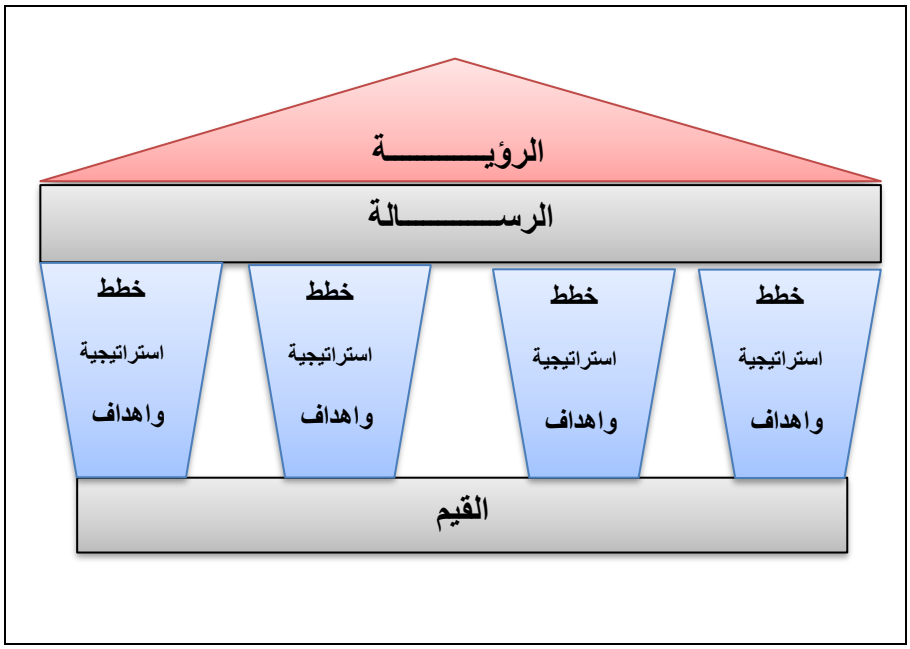

الشكل (١) يوضح نموذج (HPC,2011) للتوجه الاستراتيجي والخطط الاستراتيجية

ان الباحث تبنى النموذج اعلاه في توضيح صياغة الخطط الاستراتيجي وابعاد التوجه الاستراتيجي بالآتي:

أ- الرؤية:يرى (Tapera,2014:124) ان الروية بانها الصورة للحالة في المستقبل المرغوب فيها للمؤسسة، ويعرفها كل من (Harrison&John,1998) بان الرؤية هي المستقبل الحقيقي للمنظمات ويجب ان تتسم بالواقعية، لأنها تحدد التوجه الاستراتيجي للمنظمات عن طريق البحث عن اجابات لعديد من التساؤلات منها (ما مستقبل المؤسسة؟) و(ما الذي ستكون علية المؤسسة؟) و (ما يجب ان تكون عليه المؤسسة؟) وتدل هذه التساؤلات على التوجه الذي تريد المؤسسة السير فيه مستقبلا، والى اين سوف تنتهي المؤسسة اذا استمرت في نشاطاتها الآنية (العيساوي واخرون، ٢٠١٢: ٢٢٥).

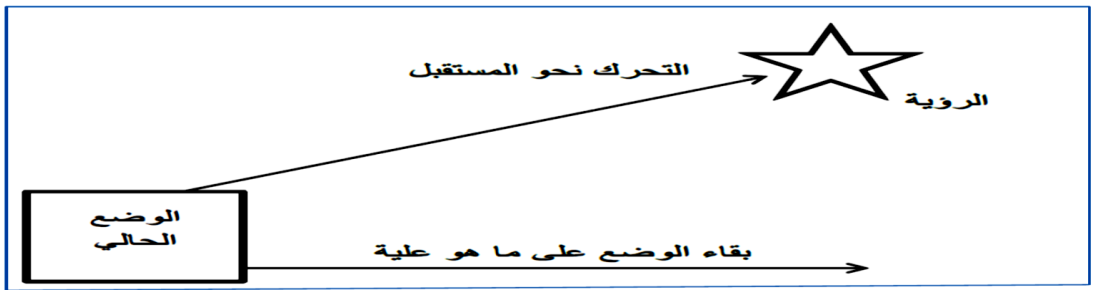

الشكل (٢) طبيعة الرؤية **المصدر**: عبد علي، محسن، ونعمة ، حيدر، (الادارة الاستراتيجية – مدخل صناعة المستقبل)، ط١ ، مطبعة المغرب ، بغداد ،٢٠١٣ ، ص: ٤٩ . اشارة الى ما تقدم به يرى الباحث بان الرؤية في المؤسسات هي الحالة المثالية على مستوى البعيد للمستقبل وجوهر المؤسسة العام وتمثل رسم صورة ذهنية لحالة المؤسسات التي ترغب البلوغ اليها في المستقبل بالتعويل على الامكانات المتاحة لها في بيئتها والتخطيط السليم.

ب- رسالة المنظمة يشير (Hitt.et.al,2016:164) ينبغي ان يكون بيان رسالة المؤسسة واسع، اي الأفق لتسوية الاختلافات بفاعلية وتأثير بين اصحاب المصالح في المؤسسة مع افرادها والمؤسسات الاخرى وبالتالي يجب ان يكون بيان الرسالة المؤسسة تصالحياً.ان الرسالة المؤسسة هي ما تقوم به المؤسسات لأثبات وجودها للوصول الى تحقيق مصالحها وضمان التحقيق الى الاهداف التي تطمح اليها المؤسسات والاستمرار والمحافظ على بقائها ورفع القدرة غلى تحمل التغيرات البيئية المحيطة بالمؤسسة, والسعي للبلوغ الى الرؤية المؤسسة التي تمثل الهدف الاعلى للمؤسسات بالاستخدام الامثل لإمكانياتها المتوافرة (البياتي:٢٠٢٢:٢٨).

ج- **الاهداف الاستراتيجية** : يرى (العنزي ، ٢٠١٦ : ١٧٤) ان الاهداف الاستراتيجية هي خطوة باتجاه قيام المدراء على عموم المستويات العليا والوسطى معاً لوضع الاهداف على مستوى التكتيكي والتي بالقاعدة تنشأ منها صياغة الخطط التكتيكية بكافة مجالاتها وصورها الكلية والتخصصية، فضلاً عن اشتراك جميع المدراء في المستويات الدنيا والوسطى في عملية صياغة ووضع الاهداف التشغيلية باعتبار ان تلك الاهداف تأتي من

جوهر الخطط التكتيكية للمؤسسة وبين (Thompson et.al,2008:45) بانها الواجبات الادارية لغاية الحصول الى نتائج الوصول الى مخرجات معينة للمؤسسة، وعرفها(العزاوي،٢٠١٦:٥٧) بأنها تلك النتائج المرغوبة تنجز بمدة لمستوى بعيد المدى وتتجاوز (٢٥) سنة ومقرونة بنوايا وطموحات ورغبة لاستثمار جميع قدراتها وامكانياتها المتوافرة لها والغير المتوافرة للوصول الى النتائج المطلوب تحققها عن طريق خطوات موضوعه مسبقاً.وللأهداف الاستراتيجية للمؤسسة هناك مجموعة من خصائص التي تتصف بالأهداف الذكية (SMART) وهي كالآتي (العيساوي واخرون ، ٢٠١٢ : ٢٥٧) :

١. محددة : اي تعطي قياسا واضحا عن ما تقتضي هذه الأهداف لإنجازها .
٢. ملائمة : أي تكون قابلة لطبيعة المنظمة وامكانياتها مما يؤمن تحديد الأهداف بدقة.
٣. واقعية: أي بالإمكان الوصول إليها من خلال مقدرات المؤسسة وفرصها في بيئتها الخارجية.
٤. محددة بزمن: اي تكون الاهداف المؤسسة محددة ضمن أطار زمني لتحقيقها.
٥. قابلة للقياس: أي: أهداف ملموسة ونتائجها قابلة للقياس.ويمكن توضيح هذه الخصائص في الشكل(٣) أدناه :

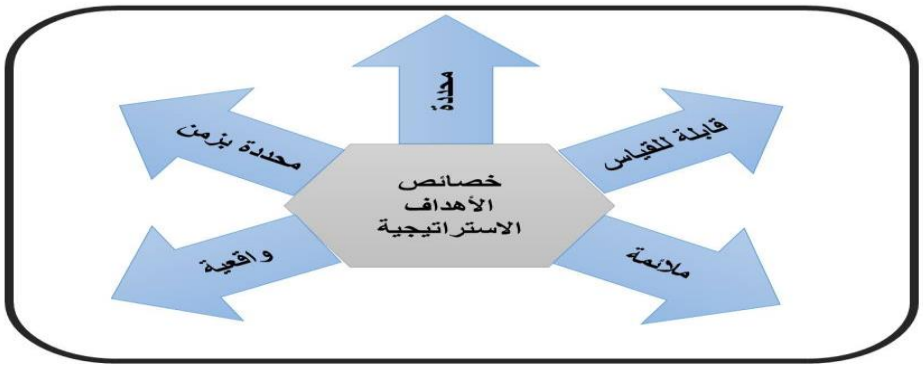

الشكل (٣) خصائص الاهداف الاستراتيجية (SMART)**المصدر**: من اعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات السابقة

د – القيم:يعرف (Grigoriou,2017:36) القيم بانها تشكل بيان مجموعة المبادئ والاسس للسلوك الداخلي للأجهزة المؤسسات والتفاعلات الخارجية لبلوغ الوفاء برسالة المؤسسة وتحقيق رؤيتها ضمن صعيد الاعتبارات السلوكيات الاخلاقية، ويرى (البرواري ،٢٠٠٦ :٣٤) ان القيم التنظيمية للمؤسسات هي أفكار ومعتقداتها التي تؤمن بها افرادها وتجعلهم بميزة يختلفوا عن المؤسسات الاخرى ويلتزمون بها ويتصرفوا ضمنها ويتأثرون في قراراتها الصادرة، واكد (Hill & Jones, 2001, 435) ان القيم على أنها تلك الافكار والقناعات حول هدف كافة أعضاء المؤسسة التي يلزم متابعتها باستمرار، وأيضا حول توافقية المقاييس أو الأنواع لسلوكيات افراد المؤسسة التي يتحتم استخدامها لتحقيق هذه الأهداف. اشار الى ما تقدم به يرى الباحث إن القيم التنظيمية المؤسسة هي تلك المعتقدات والافكار والمبادئ الضرورية لمن يؤمن بها الى نحو من التأثيرات والذي يلزم بموجبه سلوكيات الافراد.

٢– التحليل الاستراتيجي يعد التحليل الاستراتيجي أحد الاساسيات الهامة لعملية الإدارة الاستراتيجية في المؤسسات، حيث يعتني بمتابعة وتحليل التغيرات الحاصلة في المؤسسات في بيئتها الداخلية والخارجية، أي أنها تتضمن الكيفية التي يتم من خلالها قيام إدارة علاقة المؤسسة بالبيئة، لتؤدي في النهاية الى تحديد مواطن القوة والضعف داخلياً والفرص والتهديدات خارجياً لبيئة المؤسسة الحالية والمتوقعة، وبالنتيجة النهائية إلى تحديد طبيعة الخيار الاستراتيجي الملائم للمؤسسة (العبادي والعارضي ،٢٠١٢: ٢٨٩)لابد من التطرق الى موضوع توظيف عملية تحليل عملية الفجوة الاستراتيجية في التحليل الاستراتيجي للمؤسسات واختيار البدائل الضرورية لربط الفجوة الاستراتيجية الحاصلة في الأداء الآني مقارنته مع الأهداف المخططة على المستوى المستقبلي للمؤسسة ، ويتم ذلك بالركون على الإمكانات والاعتماد على الموارد البشرية والمادية وكذلك المعلوماتية المتوافرة لدى المؤسسة وحشدها بما يتلاءم مع متطلبات التأقلم الإيجابي وبناء الكفايات الجوهرية لدى المؤسسة للقفز نحو الفرص السانحة واستغلالها وتلافي نقاط الضعف ومعالجتها وتجنب التهديدات والمخاطر درئها عن المؤسسة (حمودي ،٢٠٢٣: ٧٩). فيمكن بيان ان الفجوة الاستراتيجية للمؤسسة تشكل الفرق بين الأداء الحاضر والمخطط ، او بطريقة ثانية انها الفرق بين اتجاهين وهو المطلوب مستقبلا والمرجح إنجازه، او بطريقة ثالثة الفرق المسافة الفاصلة بين اتجاه الأداء في المتحقق واتجاه بين الطموح المستقبلي ، كما في الشكل (٤) ادناه

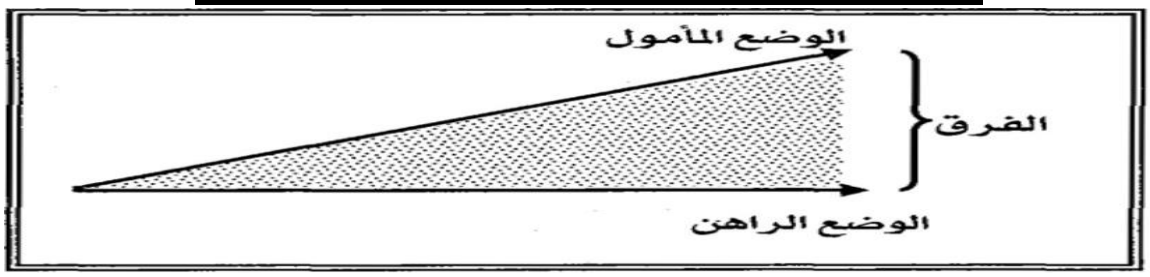

الشكل (٤) الفرق في الفجوة الاستراتيجية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات السابقة

٣-**الخيار الاستراتيجي:**ان على المؤسسات القيام بالتحليل الاستراتيجي لبيئتها الداخلية والخارجية للبلوغ الى اجراء عملية الخيار الاستراتيجي من خلال حصر جوانب القوة ونقاط الضعف، فضلاً عن عوامل الفرص والتهديدات، على اعتبار ان المؤسسة نظام مفتوح يتأثر ويؤثر بالبيئة المحيطة بها ، وان كل الاستراتيجية هي التي تقوم بتحديد نمط العلاقة بين المؤسسة ومحيط بيئتها (حسين ، ٢٠١٥ : ٤٥)يُعد الاختيار الاستراتيجي يمثل قلب الادارة الاستراتيجية كما يصفه بعض الكتاب والباحثين وذلك لعدم وجود فائدة من عملية الخطة الاستراتيجية للمؤسسات من دون تحديد الخيار الاستراتيجي يتناسب مع رسالة المؤسسة ليتم تحقيق اهدافها من خلاله (وهاب ، ٢٠١٥ : ٤٧)ان عملية الخيار الاستراتيجي هو افضل وانسب بديل سيتم اختياره من بين تلك البدائل المتاحة لدى المؤسسة ، وكما يؤدي الى تحقيق الرؤية والرسالة والاهداف، لتمكن المؤسسة من إنجاز النجاح الاستراتيجي لها، وأنه يمر بمستويين اساسيين: الاول هي تطوير وتحديث البدائل الاستراتيجية وايجادها وبنائها، اما الثاني فهو اجراء تقييم البدائل المتوافرة ووزنها على اسس المعايير ومقارنتها بجوانب القوة والضعف وصولاً للبديل اللائق.

المبحث الثالث: جرائم المخدرات

تمهيد تعُدّ جريمة المخدرات من الجرائم ذات الإطار المزدوج اي انها من جرائم يسع تجريمها لكل إقليم تمر فيه ، وان المخدرات هي المادة التي يؤدي تعاطيها الى وضع تخدير جزئي أو كلي مع حالة فقد الوعي او دونه ، وتؤدي هذه المادة الى شعور كاذب بالنشوة والسعادة ، وبالتالي تسفر بالهروب من عالم الواقع الحقيقي الى عالم الخيال والتوهم"، وكذلك هي كل مادة تفضي الى الافتقاد للقدرة الاحساس، لما يشغل حول الشخص المتعاطي لهذه المادة الى النوم او النعاس لاحتوائها على مركبات مسكنة او منبهة او مضاعفة ، واذا تناولاها الشخص بغير مشورة الطبيب الإخصائي اضرته اجتماعياً او جسمياً (رشيد، ٢٠١٣ : ٣٠)وهناك توجد علاقة بين مخدر يعطى كعلاج او يستعمل كتعاطي للأشخاص المدمنين واتجه الفقه الحديث الى القول بان مفردة المخدرات شرعاً تعني كل ما غيب العقل والحواس، واذا ادى ذلك الى اصاب نشوة او سرور فهو يعتبر حالة المسكر ، وتتسبب المفاسد ما حرمت الخمر لأجلها، فكثير منها يصد الصلاة و ذكر الله ، ويسكر المتعاطي وتفتر قواه الجسمية ، وتفسد الامزجة حتى تفضي اغلب الاحيان ممن يتعاطونها الى مرحلة الجنون، ومن لم يصف بصفة الجنون يصف بصفة ضعف العقل، ومن اضرارها على نفسه فهي اشد من الخمر ، فحكمها مثل حكم شارب الخمر عليها ولذلك يعُدّ الدين الاسلامي الوحيد من الاديان ومن بين القوانين والانظمة الذي وضع تعريفاً واضحاً للمخدر (المسكر) : هو ما غطى العقل والمفتر كما يقول الخطابي :(هو كل شراب يورث الفتور والمخدر هو مقدمة السكر) (عمارة، هاني عبد القادر :١٨)**الفرع الأول تعريف جريمة المخدرات** في النطاق الاممي تعرف (WHO) منظمة الصحة العالمية بان المخدرات بأنها كل المواد التي تتخذ في غير الاغراض الطبية، ويكون من شأن تعاطيها تغير وظائف الجسم والعقل، ويؤدي الافراط في تناولها الى حالة من التعود والادمان فضلاً عن الاثار الجسمية والنفسية والاجتماعية، لذلك فالمخدرات مجموعة من المواد تسبب الادمان وتسمم الجهاز العصبي ويحضر تداولها او زراعتها او صنعها الا لأغراض يحددها القانون ولا تستعمل الا بواسطة من يرخص له بذلك (الحميدان، ٢٠١٤ :١٢)كما تعرفها (لجنة المخدرات) التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة للمخدرات هي كل مادة خام او مستحضرة تحتوي على مواد مسكنة او منبهة التي من شأنها اذا استخدمت في غير الاغراض الصناعية او الطبية التي تؤدي الى حالة من الادمان التعود وتعود عليها مما يؤذي الفرد نفسيا وجسميا وكذلك تلقي بضلالها على المجتمع (منصور، ١٩٩٧ :١٣٧) فقد اشار وضمن المادة الاولى من قانون المخدرات العراقي رقم ٥٠ سنة ٢٠١٧ الى تعاريف للمخدرات ومن ثم المؤثرات العقلية وبعدها السلائف الكيمياوية ، اذ الحكومة العراقية صادقت ودخلت في الاتفاقيات الدولية حول المواد التي ذكرت اعلاه وخصوصا بعد عام ٢٠٠٣ من خلال الاتفاقية الخاصة المخدرات لعام ١٩٦١ واتفاقية الخاصة المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ واتفاقية الامم المتحدة المتعلقة لمكافحة المتاجرة الغير مشروعة بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، فقد اوضحت المادة الثانية الهدف من تشريع هذا القانون والمتضمنة بضمان تطبيق وتنفيذ الفعال للمعاهدات الدولية ذات العلاقة

بهذه المواد القانونية كما اشارت الى الضرورة عن كيفية الوقاية من الادمان وكذلك التأكيد على تطوير اجهزة الدولة لمكافحة جرائم المخدرات وفق اسس قانونية وعلمية مواكبة الدول العالم مع مراعاة مبدا حقوق الانسان (عبد ، ٢٠١٨ :١٤).

الفرع الثاني أنواع المخدرات

أ- المخدرات الطبيعية:

١. الخشخاش الخشخاش ليس بمخدر في حد ذاته ، لكنه يعتبر المصدر الرئيسي الذي تؤخذ منه (مشتقات الأفيون) ، الذي يستخرج من نبات (الخشخاش) وذلك بعملية تشريح ثمارها غير الناضجة وتجميع عصارتها ، ان الأفيون الطازج يكون لونه أسود داكن ولكن بعد مرور الوقت يتحول إلى اللون البني القريب إلى السواد ، والأفيون يكون شكله اقراص او حبوب ذات ذوق مر. (الأمم المتحدة ، ١٩٧٥ : ٨) كما يطلق على نبات الخشخاش (أبو النوم او السم الاسود) وهو نبات حولي يبلغ ارتفاعه من(٢ الى ٤) قدم تكون قرمزية أو حمراء او بيضاء او بنفسجية ارجوانية وللنبات يكون رأس ذات استدارة غير متناسقة بيضوية الشكل من الرأس الى القاع وهي بحجم قطعة البرتقالة الصغيرة وتحتوي على بذور وتظهر بعد عصرها عصارة بيضاء سريعة التخثر ويتبدل لونها الى اللون البني وعندها يستخرج منها الافيون (عمارة،٢٠١٠: ٣٦)، وتعد عملية زراعة هذا النبات محظورة حيث يعتبر مصدر من المواد المخدرة كالأفيون والهيروين والمورفين .

٢. القنب (الحشيش) يطلق عليه الحشيش أو نبات البانجو وينمو بريا بأقاليم عدة في العالم دون ان يتدخل الإنسان في زراعته (عبد الغني ،٢٠٠٩ : ٣٥) ، ويتم زراعة نبات الحشيش في الأقاليم الاستوائية والمعتدلة وهو يكون سائل مجفف من المادة الصمغية ، ونبات الحشيش هو الأكثر المخدرات انتشاراً في دول العالم بسبب سهولة عملية تعاطيه ورخص ثمنه ، وأوراق نبات القنب الحشيش تحتوي على مواد كيميائية مثل رباعي هيدروكانابينول وكميات صغيرة من مادة تسبب جفاف في حلق المتعاطي، وكذلك وجود مادة تشبه الاستيل كولين تسبب دخان الحشيش المهيج مما يؤدي إلى نوعٍ من الهلوسة وهو أكثر الطرق انتشاراً والأسرع تأثيراً على الجهاز العصبي المركزي للمتعاطي للوصول المادة الفعالة بسرعة من الرئة للدم والى انحاء بقية الجسم (الذهبي،١٩٨٨: ٢٣) .

٣. القات ان أول من وصف القات وصفا دقيقا و اعطاها اسمي علمي هو (عالم النباتات السويدي) (بيير فورسكال) ، (عبد الغني،٢٠٠٩: ٥٠) ، ومنظمة الصحة العالمية قد درجت نبات القات ضمن المواد المخدرة في اتفاقية لعام (١٩٧٣) و يبدأ تأثير نبات القات غالباً بعد(٢- ٥) ساعات من الاستحلاب والتخزين (عبد ، ٢٠١٨: ٢١)، ويعد نبات القات من الاشجار دائمة الخضرة وطول الشجرة يتراوح بين من (٥ الى ١٠) امتار (سويف:١٩٧٨، ٤٢) ، ويصل ارتفاع الشجرة إلى (٢٥) مترا وتنمو في مناطق الاقاليم المرتفعة في بعض الدول العالم مثل أوغندا وكينيا وتنزانيا واليمن وأثيوبيا وموزنبيق وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزيمبابوي وجمهورية جنوب أفريقيا .

٤-الكوكا ويبلغ طولها (١٥٠سم) تقريباً والكوكا تنمو في مناطق أمريكا الجنوبية اي تحديداً في حوض سلسلة جبال الأنديز، كما تعطي هذه النبتة محصولاً بمستوى خمس مرات في السنة الواحدة وتعيش تقريبا لمدة (٤٠) سنة، وتم استخراج من أوراقها مادة (الكوكايين)،(القرة غولي ،٢٠٠٩ : ٣٣) ، وطريقة تعاطيه تتم من مضغ الأوراق وإبقائها في فم المتعاطي لمدة ساعة واحدة من أجل استحلابها ، كما يعد جميع شجيرات نبات الكوكا من جنس أريثروكسيلون ، والكوكا هي شجيرة صغيرة تعرف باسم الكوكا الحمراء, تكون كثيرة التفرع ولونها بني قرنفلي واغصانها الجديدة ملساء وتحتاج الكوكا الى مناخاً استوائياً مع ارتفاع نسبة الرطوبة ويتراوح مناخها بدرجة الحرارة فيه من (١٥ الى ٢٠) درجة منوية , ان الموقع الرئيسي في دول العالم لنمو شجيرات الكوكا وصناعة (الكوكايين) في دولة كولومبيا بأمريكا الجنوبية (أبوحمرة:٢٠٠٤، ١٢).

ب- المخدرات التصنيعية (المركبة):وهي تلك المواد التي يتم إنتاجها وتحضيرها بطريقة كيميائية في داخل المختبرات وتكون غير مشتقة من المخدرات الطبيعية. إلا أنها تحدث الى أثار مشابهة للمخدرات الطبيعية واهم فئاتها وكما يلي:

١. المنشطات (الامفيتامينات)تعد الامفيتامينات من المواد المنشطة للجهاز العصبي المركزي أي تستخدم كمادة طبية في ظروف الانهيار العصبي للأشخاص ، وفي أوضاع زيادة الوزن لدفع الفرد المريض للتقليل من الطعام، (منصور ، ٢٠٠٥ : ٢٨) وقد صنع لأول مرة عام ١٨٨٧ ويستعمل كاستخدام طبي ويعطي هذا المخدر للشعور بالنشوة وميل الى الثرثرة ونقص الشهية وشدة النشاط ، فضلا عن تولد الشعور بزيادة في القوة العقلية والبدنية (الشمري ، ٢٠٠٣ : ١٨٩)ويعتبر (الكريستال) من أحد مشتقات الامفيتامينات ويحضر أما على صيغة محلول داخل أمبولات للحقن أو على شكل مادة صلبة على هيئة أقراص ، وهو تعد أقوى مفعولاً من الامفيتامينات الأخرى (الأمم المتحدة ، ١٩٧٥ : ٢٤) .

٢. الافيون الافيون يباع على شكل اسطوانات ويستخرج الخام من الخشخاش ، ويقوم المتعاطي بتدخينه او استحلابه تحت اللسان او بلعه أو شربه في القهوة وهو يكون شديد المرارة ولذلك تضاف اليه المواد السكرية لتقليل مرارته (الدمرداش،١٩٨٢: ٩-١٠) وفقاً لمصادر الامم المتحدة ،

تشكل دولة افغانستان حالياً هي المصدر الأول للأفيون، والذي يطلق عليه ابو النوم او الخشخاش،. وله تأثير قوي على متعاطيه حيث يفضي الى شعور بحالة من الخدر الحسي يشبه الحلم اي الانفصال عن الواقع ويبقى هذا الشعور لعدة ساعات بعدها يخلق شعور الانحطاط والانقباض مما يدفع للبحث عن إضافة في الجرعة ترجعه الى حالته وضعيته الأولى (شلال،٢٠٠٤: ٨).

٣. الهيروبين يعد من أهم واخطر مركبات الافيونية واكتشفه لأول مرة في سنة ١٨٧٤م من قبل الطبيب البريطاني (Write) واستعمله لأغراض طبية ولقد حظرته ومنعته لجنة المخدرات في منظمة (الامم المتحدة,) بعدما كان يستعمل من قبل الاطباء بحذر شديد وانتباه وبأشرافهم المباشر وذلك لاستخدامات طبية علاجية وبسبب ما يتميز به من الخطورة عالية شديدة حيث تم منع عمليات تصنيع الهيروبين في الوقت الحاضر دوليا, والهيروبين قلما يستخدم في الشرق, لكن استخدامه تكون منتشرة في الغرب وبصورة خاصة في الولايات المتحدة. (بيضون،٢٠٠٧: ٢٥).

٤.المورفين لأول مرة عرف في القرن السادس عشر غير ان وثائق طبية تلوح الى ان تم اكتشاف المورفين كان على يد العالم الالماني (فردريك سرتونر) وسمي المورفيس, سنة ١٨٠٣ م ، وهو يكون مسحوق أبيض اللون وعديم الرائحة وناعم غير بلوري ويكون ذات شكل سائل ابيض شفاف، ويعدُ المورفين من مشتقات المصنعة للافيون واشهرها , ويمثل نحو(١٥٪) من مكونات الافيون الخام. (عتيق،٢٠٠٦، ٧)

٥. المذيبات الطيارة هي مجموعة مواد ليست مخدرة وغير مدرجة تحت الرقابة الدولية ، ويقوم بعض الأطفال والشباب باستنشاق أبخرتها لإحداث الرضا والابتهاج أو فقدان الوعي ، ويتصف استخدامها بالخطورة البالغة فهناك حالات تؤدي الى الموت نتيجة الاختناق بها ، اضافة الى استخدامها بصورة مزمنة يؤدي إلى الاضطرابات العقلية للمتعاطي ومن نماذج هذه المواد هي (البترول – سوائل التنظيف – مذيبات الطلاء – الأثير– الغراء –...)، وتمثل تأثير هذه المذيبات سريعا ويستمر نصف ساعة تقريبا وعند استنشاقها تعطي أحساس ودوخة بطنين الأذن يعقبه اختلاف البصر وتلعثم بالحديث ويؤدي إلى الشعور بالنعاس وفقدان الوعي وقد يحدث القيء. (الأمم المتحدة ، ١٩٧٥ : ٣٦)

المبحث الرابع الاليات الوطنية والدولية في مكافحة المخدرات

اولا: الاليات الوطنية في مكافحة المخدرات تتمثل الاليات الوطنية لمكافحة المخدرات بالتدابير التي تتخذها الحكومة والتدابير التي تتخذها السلطات الاخرى المتمثلة بالتشريعية والقضائية، فضلاً عن ذلك الاجراءات التي تتخذها المؤسسات الدينية والمؤسسات الفكرية والتعليمية والثقافية والاعلامية ومؤسسات المجتمع المدني، وسيتم بيان تلك الاجراءات وكما يأتي: –

أ– الاليات الامنية يعد اجهزة قوى الامن الداخلي المتمثلة بوزارة الداخلية من الاجهزة الانضباطية بصفة رادعة وذات صفة علاجية ووقائية في آن واحد (الطراد ،٢٠١٣ :١٩)، وان وظيفة هذه الاجهزة هي المحافظة على امن الدولة وكيانها لتحقيق التقدم والنمو والازدهار (النوري ،٢٠١٦ :٧)، لذا يجب على اجهزة قوى الامن الداخلي ان تعتمد الرؤى والأفكار الجديدة لتكون على درجة عالية من اليقظة والاستجابة السريعة للتهديدات الامنية الآنية والمستقبلية.ولقد بذلت اجهزتنا الأمنية في مختلف تشكيلاتها وصنوفها خلال العشر سنوات الماضية وحتى يومنا هذا جهوداً كبيرة في مكافحة جرائم المخدرات والحد من انتشارها سعياً منها في خلق مجتمع آمن ينعم به كافة شرائح المجتمع حيث تمكنت من ضبط كميات كبيرة جداً من المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الحاق الضربات بالتجار ولمروجي هذه الافة القاتلة ومعالجة المتعاطين ورشدهم لمزجهم في المجتمع .وبناء على ما تقدم به سابقا نرى بان الاجراءات الامنية تتلخص بإمكانية تطوير قدرة الجهات الأمنية والمتمثلة بوزارة الداخلية باجرءاتها بمكافحة قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية وقضايا الاتجار والتعاطي والتهريب وذلك من جانبين (الوقائي، الإجرائي).

ب– الاجراءات القانونية عند الحديث عن الاجراءات القانونية المتعلقة بمكافحة جرائم المخدرات يحتم عرض اهم القوانين العراقية النافذة ذات الصلة بهذا بخصوص (المصدر: المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية ،٢٠٢٣) كما يلي :

- ❖ قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٢ الذي بموجبه (صادق العراق على الانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة) الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ .
- ❖ قانون رقم (٧١) لسنة ١٩٧٦ الذي بموجبه (صادق العراق على الانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة) للمؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١.
- ❖ قانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٦ الذي بموجبه (صادق العراق على الانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة) لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ .
- ❖ قانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠١ الذي بموجبه (صادق العراق على الانضمام للاتفاقية العربية) لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٩٤ .
- ❖ قانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٧ الذي بموجبه (صادق العراق على الانضمام الى اتفاقية الأمم المتحدة) لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
- ❖ قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥.

❖ قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧.وعندما نقوم بتقييم فاعلية سياسة العقاب للمشرع العراقي وللذهاب لإصدار قانون المخدرات والمؤثرات العقلية النافذ رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧ وأراد أن يواكب آخر التطورات والمستجدات الحديثة للتشريعات الاقليمية والدولية على الرغم من وجود الاتفاقيات والمعاهدات السابقة، (كالاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١) وتعديلاتها و(اتفاقية الأمم المتحدة للمؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ وتعديلاتها) و(اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨) ويعد النظام العقابي في العراق واحد من الأنظمة التي تشدد العقوبة على مختلف جرائم المخدرات، ابتداءً من حالة التعاطي وصولاً إلى مجرمي الاتجار بالمخدرات، ويجب عرض اهم القوانين والاتفاقيات في العراق المؤيدة للإجراءات الوقائية حيث صدر في سنة ١٩٣٣ قانون (يمنع زراعة قنب الحشيش الهندي وخشخاش الأفيون) وبدوره يعد أول قانون عراقياً اصدر لمكافحة المخدرات وأقتصر فقط على منع زراعة هذه الأنواع من دون التطرق لشجرة القات والكوكا، وكان القانون في حينه لم يجرم تلك الأفعال التي ترتبط بحالات تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها (التحافي:٢٠١٤، ٥).ثم أصدر المشرع العراقي (قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧) الذي تضمن سياسة ردع وقائية وعلاجية جديدة لمواكبة المستجدات والتطورات العالمية سواء كانت على الصعيد الإقليمي والمحلي أو على الصعيد العالمي في ظل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وقد الحق بالقانون جداول عدد (١١) تضمنت اجراءات عديدة المتعلقة بالاستيراد والتصدير والنقل والتزامات الأطباء والصيادلة والنباتات الممنوع زراعتها (المادة/٥١، قانون ٢٠١٧).

ج- الاجراءات الاجتماعية: اصبحت مشكلة جرائم المخدرات من اخطر الأنشطة الإجرامية في دول العالم ، وتعتبر الاثار الخاصة بالإدمان وانتشار الأمراض الاجتماعية وإهدار طاقة الافراد وموارد المجتمع خطرا يقع على حياة الافراد نفسهم وعلى البيئة المحيطة بهم ومن الإجراءات الاجتماعية تعيين المزيد من الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين للمساعدة بتقديم العلاج اللازم للمدمنين المخدرات والعمل على رفع المستوى العلاجي والإصلاحي والتأهيلي لمرضى الإدمان ومعالجة دوافع الإدمان وتنمية وتطور مواهبهم وتأهيلهم وأخبارهم عن الفرص المتاحة لهم في دورهم المجتمع ، وكذلك التعاون والتنسيق مع وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهيئة الاعلام والاتصالات منظمات المجتمع المدني واستهداف المدارس والجامعات بمحاضرات توعوية وكذلك من خلال خطباء المنابر ورجال الدين وشيوخ العشائر ومديرية شؤون العشائر لاستثمار المنتديات الناطقة للتعريف بمخاطر تعاطي المخدرات واضرارها على المجتمع ، وضرورة القيام بدور إيجابي للتوعية الدينية عن خطورة المخدرات وأضرارها للوقاية منها ومكافحتها (لطفي:٢٠٠١، ٨٢).

د- التدابير الاعلامية:أن لوسائل الاعلامية كالصحافة والتلفزيون والسينما والإذاعة والقنوات الفضائية دوراً مهماً وكبيرا في التأثير على افراد المجتمع، لان مهمتها متشعبة ومتعددة الأهداف وهي من اسلوب التثقيف الناجحة ، كما تعد الوسائل الاعلامية وسيلة من وسائل الترفيه والمتعة وعلى الرغم من وجود اختلاف عدة دراسات والبحوث بمدى تأثير وفاعلية وسائل الأعلام في سلوك لإفراد متعاطي المخدرات بشكل خاص والسلوك لمجرمي تجار المخدرات بشكل عام ، ألا أن الرأي الغالب والذي يكاد يجمع علية معظم الباحثين هو القائل : أن وسائل الأعلام تساعد وتساهم على استثارة الميول الإجرامية للأفراد الذين لديهم استعدادا نفسيا لهذه الميول أو إذا كانت ظروفهم المحلية والبيئية تشجع أو تبعث على مثل هذا السلوك ، وان وسائل الأعلام قد تساهم في عرض صورة مضللة فيما يتعلق بتعاطي المخدرات مما قد يؤدي على تشويه ذهن المشاهد وعدم وضوح الرؤية الحقيقية لدية ، قد تكون الفكرة المعروضة بالمبدأ غير حقيقية كأن يعرض فيلم سينمائي أو مسلسل تلفزيوني أساليب تعاطي المخدرات للافراد وأدواتها والنشوة الايجابية التي قد تأتي من تعاطيها والراحة التي يشعر بها الفرد المتعاطي ، وكأنه وسيلة للشعور بالراحة والتخلص الضغوط النفسية من الهموم ، وقد تعرض الفكرة بشكل تناقضي عن الواقع وكما يصور المسلسل أو الفيلم أو الكاتب أمر مقبول اجتماعي (محمد ،٢٠٠١ : ٧٧) ومن خلال ما تقدم بان لإجراءات الوسائل الاعلامية دور مهم في التنسيق والتعاون مع هيئة الاعلام والاتصالات والمؤسسات الاعلامية والمنظمات لتنفيذ حملات ميدانية وافتراضية وانتاج برامج توعوية وحوارية وفنية في القنوات المعتمدة العراقية حول مخاطر تعاطي المخدرات على المجتمع ، فيتحتم تنظيم حملة شاملة للتوعية للقضاء على هذه ظاهرة تعاطي المخدرات واثارها المدمرة على الفرد والأسرة والمجتمع.

ثانياً: الاجراءات الاقليمية والدولية في مكافحة المخدرات ان الاجراءات الاقليمية والدولية تتمثل في آليات التنسيق والتعاون المشترك بين الدول العالم فيما يتعلق بالتدابير الخاصة بمكافحة جرائم المخدرات ، فضلاً عن الالتزام بالتوصيات والمقررات التي تتمخض عن المعاهدات والاتفاقيات والاستراتيجيات الامنية الاقليمية والدولية والتفاهمات في هذا السياق ويمكن بيان هذا الدور كالاتي :

أ- الاجراءات الاقليمية لمكافحة المخدرات ان الواقع المحلي والدولي يوجد بينهما ترابط معقد ومتداخل ، لذلك تحرص كل دولة على الالتزام ومراعاة المعايير الدولية عندما تقوم بتبني رؤية سياسة معينة ، كما ان تراقب دول العالم بعضها البعض وتدرس سياساتها ، وهذا يلزم أن لا يتعارض مع الحقوق والسياسات التي تعترف بها جميع الدول العالم (ياغي:٢٠٠٩، ٥٧).

ب- الاجراءات الدولية في مكافحة المخدرات لقد ظهرت في القرن التاسع عشر الرقابة القانونية الدولية على ظاهرة المخدرات حتى أقر حينها المجتمع الدولي في مؤتمر شنغهاي سنة (١٩٠٩م) على اقتصار إنتاج المخدرات على الاحتياجات الدوائية والعلمية فقط ، ثم تبع ذلك المؤتمر اتفاقيات ومعاهدات دولية عديدة حتى صدرت الاتفاقية الوحيدة للمخدرات سنة (١٩٦١م) والتي نصت المادة (٤) منها (على اقتصار زراعة المخدرات وإنتاجها وصناعتها وحيازتها للأغراض الطبية حصراً)ولقد سعى المجتمع الدولي على التكاتف والوقوف بشكل جاد لمعالجة انتشار الجرائم التي تنبعث عن التعامل بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، حيث عقدت الكثير من الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية بشأن مكافحتها والحد من انتشارها، وعلى الصعيد الدولي فقد أبرمت العديد من الاتفاقيات الدولية من أجل التصدي المخدرات ومكافحتها وإن أهم هذه الاتفاقيات حسب انبثاقها من الناحية التاريخية هي : (العزيز، ٢٠٠٧: ١١٢) :

١. (اتفاقية شانغهاي في الصين سنة ١٩٠٩) برعاية الولايات المتحدة الأمريكية .
٢. (اتفاقية جنيف سنة ١٩٣١) لتشجيع على تبادل المعلومات بواسطة الأمين العام (لعصبة الأمم) حول مشكلة ظاهرة المخدرات وجرائمها.
٣. (اتفاقية جنيف سنة ١٩٣٦) لتحديد جرائم المخدرات والعمل على تشديد عقوباتها.
٤. (اتفاقية نيويورك سنة ١٩٦١) شملت الأفعال التي يجب معاقبتها في التشريعات الداخلية وأنشأت جهاز خاصة المتعلق لمراقبة مشاكل المخدرات وجرائمها، والاتصال باللجنة الخاصة بالمخدرات المرتبطة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المنبعث عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.
٥. (اتفاقية المؤثرات العقلية سنة ١٩٧١) ، و (اتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٢) بشأن التعاون والتنسيق الدولي للحد من جرائم المخدرات وإنتاجها ومعاقبة المجرمين بشدة، وحصر استعمالها لاغراض معينة.
٦. (اتفاقية فينا سنة ١٩٨٨) لمكافحة التجارة الغير مشروعة بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف.
٧. (اتفاقية جنيف سنة ١٩٩٥) وتضمنت تعهد الدول الاعضاء الموقعة بوضع عقوبات وملاحقة تجار المخدرات. (عبد العزيز، ٢٠٠٧:١٣).

وبعد تنمي الجريمة المنظمة طلبت (الجمعية العامة للأمم المتحدة) من المجلس الاقتصادي والاجتماعي إعداد مشروع لمكافحة هذه التطورات وصدرت (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية) سنة (١٩٨٨) المنعقد في فينا وباشتراك (١٠٦) دولة وحررت هذه الاتفاقية إلى لغات عديدة ودخلت حيز التنفيذ سنة (١٩٩٠) وانضم العراق إلى الاتفاقية بموجب القانون رقم(٢٣) لسنة (١٩٩٦) وتضمنت الاتفاقية الأفعال ذات الصلة بجرائم ظاهرة المخدرات ، وتعد أول اتفاقية أخرجت مصادرة ضبط المواد المخدرة من مفهومها التقليدي فقد عززت هذه الاتفاقية أهم وسائل المراقبة الدولية ويسمى (بالتسليم المراقب) ونجد أن التسليم المراقب تنشأ أحكامه من القوانين الوطنية الداخلية للدول الاعضاء والاتفاقيات الثنائية والمتعددة بين الدول والاعضاء مثل الأمور المالية والاختصاص القضائي (أبوهدمة:١٩٩١، ٣) .

الخاتمه

اشارة الى ما تقدم به سابقا نرى ان مكافحة المخدرات والمؤثرات العلقية تتطلب مكافحتها العمل على التنسيق العالي والتعاون المتواصل مع مديرية الشرطة العربية والدولية للاستفادة من تجارب تلك الدول العربية والإقليمية ودول العالم المتقدمة في مجال مكافحة جرائم المخدرات والمؤثرات العلقية من خلال مايرد لها من رسائل وبرقيات ونشرات دولية واذاعات بحث واصدارات وتقارير تخص وسائل الاخفاء وعمليات التحايل في الموانئ البرية والبحرية والجوية واخر ابتكارات ووسائل المجرمين .

النتائج

١. فاعلية الاستراتيجيات الوطنية أظهرت الدراسة أن وزارة الداخلية اعتمدت خلال السنوات الأخيرة مجموعة من الاستراتيجيات المتكاملة لمكافحة المخدرات، تضمنت الجوانب الأمنية، القانونية، والوقائية. وقد تبين أن هذه الاستراتيجيات أسهمت في الحد من عمليات التهريب والترويج داخل البلاد، بفضل تعزيز العمل الاستخباري والتنسيق بين الأجهزة الأمنية المختلفة.

٢. التوافق مع الآليات الدولية أوضحت النتائج أن السياسات الوطنية تسير بدرجة كبيرة من التوافق مع الاتفاقيات الدولية، وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، واتفاقية ١٩٦١ الموحدة للمخدرات. فقد تبنت وزارة الداخلية

منهجًا يعتمد على تبادل المعلومات والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية مثل الإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

٣. تطور التشريعات الوطنية بينت الدراسة أن الوزارة ساهمت بشكل فعّال في تطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بمكافحة المخدرات، من خلال تشديد العقوبات على المروجين والمهربين، وتوسيع نطاق الإجراءات القانونية لملاحقة الشبكات الإجرامية العابرة للحدود، بما ينسجم مع الالتزامات الدولية للدولة.

٤. التركيز على الوقاية والتوعية أظهرت النتائج اهتمام الوزارة بالجانب التوعوي من خلال تنفيذ حملات إعلامية وبرامج تثقيفية تستهدف الشباب وطلبة المدارس والجامعات، بالتعاون مع وزارتي الصحة والتربية. وقد ساهمت هذه الحملات في رفع مستوى الوعي المجتمعي بمخاطر التعاطي والإدمان.

٥. التحديات القائمة رغم النجاحات المحققة، كشفت النتائج عن وجود تحديات عدة تواجه الوزارة، أبرزها محدودية الإمكانات التقنية لمراقبة الحدود، وازدياد تعقيد أساليب التهريب الإلكتروني عبر شبكات الإنترنت، إضافة إلى ضعف التنسيق أحيانًا بين الجهات التنفيذية والمؤسسات القضائية.

التوصيات

١. تعزيز البنية التقنية والاستخبارية توصي الدراسة بضرورة تطوير منظومات المراقبة التقنية الحديثة في المنافذ الحدودية، وتوسيع استخدام الذكاء الاصطناعي في رصد الأنشطة المشبوهة وتحليل البيانات المرتبطة بعمليات التهريب.

٢. توسيع برامج الوقاية والعلاج من المهم توسيع نطاق البرامج الوقائية لتشمل جميع الفئات العمرية، مع التركيز على المدارس والجامعات، وإنشاء مراكز متخصصة لإعادة تأهيل المدمنين بالتعاون مع وزارة الصحة والجهات الأهلية.

٣. تعزيز التعاون الدولي توصي الدراسة بتكثيف الجهود الدبلوماسية والأمنية لتعميق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، وتبادل المعلومات بشأن طرق التهريب وأساليب غسل الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات.

٤. مراجعة التشريعات وتحديثها من الضروري مراجعة القوانين الوطنية بصورة دورية لضمان مواكبتها للتطورات في جرائم المخدرات الإلكترونية والعابرة للحدود، مع اعتماد عقوبات رادعة تتناسب مع خطورة هذه الجرائم.

٥. تفعيل الدور المجتمعي والإعلامي يجب على وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني أن تكون شريكًا فعّالًا في جهود مكافحة المخدرات، من خلال نشر ثقافة الوعي، وتبني حملات موجهة بلغات وأساليب قريبة من فئة الشباب.

٦. تطوير قدرات الكوادر الأمنية توصي الدراسة بزيادة الدورات التدريبية لعناصر الأجهزة الأمنية، خاصة في مجالات التحليل الجنائي الإلكتروني، والتعامل مع شبكات التهريب الدولية، بما يعزز من كفاءتهم في كشف الجرائم قبل وقوعها.

٧. إجراء بحوث ميدانية مستمرة أخيرًا، توصي الدراسة بضرورة دعم الدراسات الأكاديمية والميدانية في مجال مكافحة المخدرات، لضمان اتخاذ القرارات المبنية على بيانات دقيقة وتحليل علمي مستمر للظواهر المستجدة

قائمة المصادر

اولا المصادر العربية

١- العبادي ، هاشم فوزي ، العارضي ، جليل كاظم ، (نظم إدارة المعلومات – منظور إستراتيجي) ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط١ ، عمان ،٢٠١٢.

٢- عبد علي ، محسن ، ونعمة ، حيدر ، (الادارة الاستراتيجية – مدخل صناعة المستقبل) ، ط١ ، مطبعة المغرب ، العراق – بغداد،٢٠١٣

٣- العنزي ، سعد علي ، (عناصر القوة في القيادة – الادارة ، المنظمة ،الموارد البشرية ، الاستراتيجية) ، دار عدنان للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، بغداد ،٢٠١٥.

٤- العنزي ، سعد علي ، الماجدي ، عبد الرزاق الجبر ، (مبادئ إدارة الاعمال) ، مطبعة الكتاب ، بغداد،٢٠١٦ .

٥- العيساوي ،محمد حسين، واخرون،(الادارة الاستراتيجية المستدامة مدخل لإدارة المنظمات في الالفية الثالثة)،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،عمان– الاردن،٢٠١٢.

٦- الغالبي ، طاهر محسن منصور ، إدريس ، وائل محمد صبحي ، الإدارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، الأردن، سنة ٢٠٠٧.

٧- الدوري، زكريا مطلك، الإدارة الاستراتيجية مفاهيم و عمليات و حالات دراسية، الدار الجامعية للطباعة و النشر و الترجمة ، جامعة بغداد،٢٠٠٣.

٨- معرفة أشتياني، محمد باقر (٢٠٠٩) الإدارة استراتيجي طهران، الجامعة والمعهد العالي للبحوث للدفاع الوطني والبحوث الاستراتيجية.

٩- طالب ، علاء فرحان ، وغالي ، حسين حريجة ، (٢٠١١) ، " أستراتيجية العمليات والأسبقيات التنافسية " ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان _ الأردن .

١٠-بني حمدان ، خالد محمد ، (٢٠٠٩) ، " الأستراتيجية والتخطيط الأستراتيجي / منهج معاصر " ، الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان _ الأردن .

١١-موفق حماد عبد ، جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية ، دار السنهوري ، لبنان بيروت ٢٠١٨.

١٢-البداينة ذياب ، المخدرات آفة العصر الحديث، عمان، مطبعة الندى، سنة ١٩٩٥.

١٣-عايد علي الحميدان ، اثر الحروب في انتشار المخدرات– ، الطبعة الاولى ، الاكاديميون للنشر ،الاردن ، عمان ٢٠١٤ .

١٤-مازن عبد الله محمد عبد النبي احمد ،ادمان المخدارت والتفكك الأسري، ط ٢، عمان دار ومكتبة الحامد، سنة ٢٠٠٥ م .

١٥-رشيد، احمد فخري (ارهاب المخدرات)، بغداد، ٢٠١٣

١٦-عبد ، موفق حماد ، (جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية) ، دار السنهوري القانونية والعلوم السياسية بغداد ، ٢٠١٨.

١٧-عمارة ، هاني عبد القادر ،(السموم والمخدرات بين العلم والخيال، زهران للنشر) ، الجزائر، ٢٠١٠.

١٨-الحميدان ، عايد علي (اثر الحروب في انتشار المخدرات) ، الطبعة الاولى ، الاكاديميون للنشر ، الاردن ، عمان ٢٠١٤.

١٩-منصور، محمد عباس، (المخدرات والادمان المواجهة والتحدي) ، الطبعة الاولى ، دار اخبار اليوم ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ١٣٧ .

٢٠-عيد ،محمد فتحي، (١٩٨٨) "جريمة تعاطي المخدرات " ,ج١ ج٢, المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب , الرياض.

٢١-الأمم المتحدة ، التعرف على المواد المخدرة والمواد النفسية والمدمنين ،ط١ : مطبعة بغداد ،دليل لموظفي و ضباط المكافحة ، ١٩٧٥م .

٢٢-سويف، مصطفى، ١٩٧٨، المخدرات والمجتمع نظرة تكاملية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

٢٣-الدليمي ، ابراهيم مصحب (٢٠٠٣) المخدرات والامن القومي العربي ، ط١ ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي.

٢٤-عبد الغني، سمير،٢٠٠٩، مبادئ مكافحة المخدرات الإدمان والمكافحة، الطبعة الأولى، دار الكتب القانونية، مصر.

٢٥-الدهبي، إدوارد غالي، ١٩٨٨، جرائم المخدرات، الطبعة الثانية، مكتبة غريب، مصر.

٢٦-عبد، موفق حماد، (٢٠١٨) ، "جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في ضوء قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧"، دراسة فقهية مقارنة ،ط١،دار السنهوري للنشر، العراق.

ثانيا ـ المصادر الاجنبية

1 - Samuel C. Certo, S. Trevis Certo ,2012 ,(Modern Management), E12, publishing as Prentice Hall- USA .

2 - Nina P,2007, (Fundamentals of Human Resources Management) 8th Ed, John Wiley& Sons Inc.

3 - Wheelen T , Hunger D, 2012 ,(Strategic Management and Business Policy) , publishing as Prentice-

4- Tapera, J. (2014). " The Importance of Strategic Management to Business Organisations ". The International Journal's: Research Journal of Social Science & Management, 3, 122-131.

5- Robson, Wendy, (1997), Strategic Management and Information Systems: An integrated Approach, 2nd.Ed, Prentice Hall, Financial Times, Pearson Education limited, Britain.

6- Hitt , M. A., Ireland, R. D., and Hoskisson, R. E, (2016), "Strategic management: Concepts and cases: Competitiveness and globalization. Cengage Learning".